

المصدر : المدينة المنورة
التاريخ : 16-05-2006
العدد : 15728
الصفحات : 5
المسلسل : 41

أكد على دور المملكة في استمرار النمو الاقتصادي العالمي .. مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين :

تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي ودعم البحوث التطبيقية

■ دعم سعودي لحقوق شعوب المنطقة في حياة كريمة مستقرة ■ اتفاقية قضائية مع سورية والموافقة على التقرير السنوي لشركة "معادن"



واس / الرياض

دعا مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز القطاع الخاص إلى الاستمرار في مؤسسات التعليم العالي استجابة لما وفرته الدولة من بيئة محفزة لمثل هذه الاستثمارات وتعبيراً عن الدور الوطني والاجتماعي للقطاع الخاص .

وأكد المجلس ، في جلسته التي عقدت بالرياض أمس ، على أهمية توجيه مزيد من الإمكانيات والطاقت لدعم مراكز البحوث التطبيقية والنظرية في جامعات المملكة في المجالات العلمية والاجتماعية والاستفادة من الخبرات السعودية الأكاديمية في هذا المجال . وشدد خادم الحرمين على موافق المملكة المناصرة لحقوق شعوب المنطقة في حياة أمنة كريمة مستقرة وعلى استمرار المملكة في جهودها الرامية لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي .

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي أجراها حفظه الله خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة وزعماء الدول ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والعالم والتي أكد فيها حفظه الله على موافق المملكة المناصرة لحقوق شعوب المنطقة في حياة أمنة كريمة مستقرة وعلى استمرار المملكة في جهودها الرامية لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي . وأوضح وزير الثقافة والأعلام اياد بن أمين مدني في عقب الجلسة أن المجلس ثمن خطاب خادم الحرمين الشريفين بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء جامعة الملك سعود بالرياض وما جاء فيه من حرص الدولة على دعم قطاع التعليم العالي وما أعلنته حفظه الله من إنشاء جامعتين جديدتين في منطقتي تبوك والباحة ليصبح عدد الجامعات السعودية سبع عشرة جامعة بحمد الله .

وأكد المجلس على أهمية توجيه مزيد من الامكانيات والطاقت لدعم مراكز البحوث التطبيقية والنظرية في جامعات المملكة في المجالات العلمية والاجتماعية والاستفادة

خادم الحرمين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء من الخبرات السعودية الأكاديمية في هذا المجال وكذلك عبر الاتفاقيات المشتركة مع المراكز البحثية الجامعية العريقة على امتداد العالم . كما أكد المجلس أن على القطاع الخاص مسؤولية مهمة في الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي استجابة لما وفرته الدولة من بيئة حافزة لمثل هذه الاستثمارات وتعبيراً عن الدور الوطني والاجتماعي للقطاع الخاص . وأضاف وزير الثقافة والأعلام أن المجلس اطلع بعد ذلك على القضايا المدرجة على جدول أعماله واتخذ حيالها القرارات التالية :

أولاً . وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وئ العبد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجانب السعودي بمجلس التنسيق السعودي اليميني تفويض معالي وزير الزراعة أو من ينوبه بالتباحث مع الجانب اليميني في شأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال التروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية في ضوء الصيغة المرققة بالقرار والتوقيع عليه في اطار مجلس التنسيق السعودي اليميني ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية .

ثانياً . بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية اطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية ومجموعة (النيكوسور) اللاتينية التي وقعها الطرفان في برازيليا ضمن فعاليات القمة العربية الامريكية الجنوبية يوم ٢ / ٤ / ١٤٢٦ هـ.ويعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٩٣ / ٧٠ وتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٢٧ هـ.قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار اليها وذلك بالصيغة المرققة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

تجدر الاشارة الى أن من أهم بنود الاتفاقية هو أن الطرفين يعملان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بينهما وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات .

ثالثاً . بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل بشأن مشروع اتفاق تعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في المجال القضائي الموقع عليه في مدينة دمشق بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٢٦ هـ. وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٨٩ / ٦٩ وتاريخ

ضوء الصيغة المرفقة بالقران والتوقع عليه
ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة
لاستكمال الاجراءات النظامية .

خامسا .. بعد الاطلاع على ماركعه
معالي وزير البترول والثروة المعدنية بشأن
التقرير السنوي لشركة التعدين العربية
السعودية (معادن) والقوائم المالية الموحدة
وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية
المنتهية بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٤٢٥هـ الموافق
٣١ / ١٢ / ٢٠٠٤م قرر مجلس الوزراء
اعتماد الحساب الختامي سالف الذكر .

سادسا .. بعد الاطلاع على ما رفعه
معالي وزير النقل حيال مشروع مذكرة تفاهم
بشأن التعاون في مجال النقل البحري في
المشرق العربي الموقعة يوم الاثنين ١ ربيع
الآخر ١٤٢٦هـ ويعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم ٨٦ / ٦٧ و تاريخ ٢١ / ١ /
١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على
مذكرة التفاهم المشار اليها وذلك بالصيغة
المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي
بذلك . ومن أبرز ملامح مذكرة التفاهم ما
يلي :

- ١- تبادل المعلومات باستخدام نظم
(التبادل الالكتروني) للبيانات حول خطوط
الملاحة والسفن العاملة بين الموانئ
والمرافى والطاقت المتاحة للاساطيل
الوطنية .
- ٢- تبسيط وتسهيل اجراءات الموانئ
والجمارك وسائر الاجراءات نسفن وبضائع
النقل الساحلي في الموانئ والمرافى .
- ٣ - انشاء ودعم مراكز ومؤسسات
التعليم والبحوث والتدريب والمعلومات في
قطاع النقل البحري .
- سابعاً .. وافق مجلس الوزراء على
تعيينين بالمرتبتين الخامسة عشرة
والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :
- ١ - تعيين الدكتور طلال بن عبد الغنى
بن محمد جمال ملكي على وظيفة (سفير)
بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة
الخارجية .
- ٢ - تعيين فيصل بن أحمد بن عبدالله
العثمان على وظيفة مدير عام الشؤون
الإدارية والمالية بالمرتبة الرابعة عشرة
بإدارة المنطقة الشرقية .



٢٨ / ١ / ١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء
الموافقة على اتفاق التعاون المشار اليه
وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد
مرسوم ملكي بذلك . تحدر الإشارة ان ان
من أبرز ملامح مشروع الاتفاق سالف الذكر
ما يلي :

- ١- يتمتع رعايا كل دولة من الدولتين
داخل حدود الأخرى بحق التقاضي أمام
الجهات القضائية للمطالبة بحقوقهم
والدفاع عنها بنفس الشروط والحماية
المقررة لمواطنيها .
- ٢- تنفذ كل من الدولتين الاحكام
النهائية الصادرة عن الجهات القضائية
في الدولة الأخرى في القضايا المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية عدا
الاحكام الصادرة ضد حكومة الدولة
المطلوب منها التنفيذ أو ضد أحد
موظفيها عن أعمال قام بها بسبب
الوظيفة .
- رابعا .. وافق مجلس الوزراء على
طلب معالي وزير التعليم العالي تفويض
معالیه أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب
النيجري في شأن مشروع مذكرة تعاون
علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في
المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم
العالي والثأوى في جمهورية النيجر في